

فلسطينية

صحيح أن هذه الحالات فردية ولا تعني أن الجميع يقاوم، وحتى المقاومة الحزبية لا تعني أن الجميع هكذا. ومن هنا، فالفكرة الأساسية أن المبدأ هو المقاومة. لذا، على كل منا أن يقوم بدوره حتى لو كان بشكل فردي، حينها فقط نؤسس لما هو أبعد من دورنا وطاقتنا الفردية. ومن غير الحكمة أن نجرد مقاومة الانتفاضات العفوية من نضاليتها، بدلاً من تحويل الحالة إلى ثقافة مقاومة والبناء عليها والاستثمار فيها لتصبح حالة نضالية تراكمية جماعية، وحتى لو كانت العمليات فردية، فالمهم أن نؤسس عليها وطنياً ونجعلها تراكمية ثورية وطنية. ورغم أهمية التنظيم والوعي الإيديولوجي، إلا أن هذه الحالات هي تعبير عن العنف الثوري الفردي بوعي طبيعي وعفوي ومتمرد ورافض كنتيجة

حتمية لقهر الاحتلال والسلطة معاً. وإن لو لم يكن هناك وعي منظم، فقد يأتي التنظيم في وقت لاحق للانفجار العفوي، وليس بالضرورة قبله، بمعنى أن هذه الحالات ستقود حتماً إلى الجمع الثوري لو بنينا عليها بطريقة صحيحة ووظفناها كمقاومة. هي بطولات فردية يمكن أن نضيفها إلى حالات الإضراب عن الطعام في السجون، والعمليات التفجيرية، والاشتباك المسلح برصاصه تقنص كبار ضباط جيش العدو... إلخ. وحتى لو أضعفت البنية التنظيمية، فقد حلت العمليات الفردية الفدائية كوسيلة مقاومة لا تقل أهمية في أهدافها عن العمليات التي كانت تشتغل عليها الأحزاب والفصائل. وقد يكون هذا العمل الفردي بعفويته أخطر على المحتل من الناحية الأمنية، فمن الصعب معرفة

من هم الأفراد لإحباط مخططاتهم إلا وقت حدوثها. لذا، فإن ميزة هذه العمليات تكمن في عنصر المباغتة والإرباك وصعوبة السيطرة لمنع وقوعها. كما أنها تثبت الرعب في أمن المحتل الصهيوني وتجعله يخاف من عواقب قمعه وعنقه تجاه الفلسطينيين. إن السياق الحالي، فلسطينياً وعربياً ودولياً، لا يسمح بأبعد من العمليات الفردية المحدودة، سواء من حيث حدود حراك الشارع أو تراجع العمل التنظيمي أو القيود والمحاذير الأمنية. والواقع يفرض تحديات ويعرض لنا هذا الحراك من مضات المقاومة، وعلينا التقاطها. إن دور الحركة السياسية أن تلتقط حدث هذه الانتفاضات العفوية لتعزيز المزيد من التنظيم. في النهاية، فإن المسألة تبادلية الاستعمار، يموت معه كل من المستعمر والمستعمر، وتبدأ دورة حياة جديدة. فتحت تضحيات هؤلاء الفدائيين الشجعان الباب أمام مرحلة جديدة في الكفاح الفلسطيني. المهم أن تتم المراكمة على هذه الانتفاضات الفردية، فإن تراكميتها ستقود إلى ثورة وليس إلى انتفاضة لو تم تحصينها وأحسن البناء عليها، والانتقال بها إلى مرحلة قادمة إلى تحت الأرض في ظل رؤية فلسطينية نقية.

أخيراً يمكن القول إضافة إلى هؤلاء الشهداء الأبطال، إن جيوب المقاومة أيضاً هي تلك القلعة القليلة التي لم تياس، ولم تنحرف، ولم تنهزم من الداخل، وواصلت المسيرة المقاومة تحت وطأة الهزيمة، لتبقى الحالة النضالية حية، بمعزل عن أن ينتصر النضال في لحظتها أو لا، بل تعمل على تأصيل جدوى النضال المديد للأجيال القادمة. جيب المقاومة يعيق تقدم العدو، وليس شرطاً أن يهزمه، لكنه يعطي جيشه فرصة التقاط الأنفاس ليقاتل مجدداً. من يصمد ويستمر ويحافظ على الأمل في هذا الوقت المأزوم هو جيب مقاومة. يجب أن ينتصر الأمل الوطني في زمن اليأس والخيبة والخيانات المتجددة. وفي حرب الإرادات بين المستعمر والمستعمر، لن تنتصر سوى الروح العالية المؤمنة بالنصر كما قال حسن نصر الله: «الروح هنا هزمت الروح هناك». سيظل دعاة الهزيمة وفلسفتها لا يملكون إلا أن يدافعوا عن هزيمتهم، ودعاة الانتصار لا يملكون إلا الإيمان بحتمية الانتصار والقتال من أجله.

* كاتبة فلسطينية

بين تحرك الشحنة الفردية لهؤلاء المقاومين، وبين الدور الجماعي السياسي للتنظيمات وللمجتمع بشكل عام. أما الانتقاد المطلق للواقع الفلسطيني والقوي ووعي الشهداء الأفراد، فقد يؤدي إلى القضاء على أي شحنة داخلية حتى مقاومة فردية. كان من المؤسف أن تقوم السلطة الفلسطينية، في إطار نهج التسوية والتفريط المتبع، بإدانة عملية القدس التي نفذها الشهيدان البطالان غسان وعدي أبو جمل، وأسفرت عن مقتل خمسة مستوطنين. لقد كان استنكار هذا الفعل المقاوم البطل بدعوى إنسانية تنتقد قتل المستوطنين وهم يصلون. هذه الأبواق التي تنادي بالخطاب الإنساني البائس الذي يساوي بين الضحية والجلاذ، والتي طالما قامت بشيطنة كل فعل مقاوم من منطلقات إنسانية ينطبق عليها ما يسمى بـ His Master's Voice أي صوت سيده. كما قام الاستعمار بشرعنة مجازره باسم الإنسانية، يقوم عبده بنفس الدور. لذا، هي إنسانية العبيد. وكل من لا يؤمن بالكفاح ومقاومة الاستعمار، يستحق معاملة العبيد. فأهلاً بدعاة الإنسانية الدونية! قالها مظفر النواب: «أهلاً بدعاة الموضوعية... جارتنا إسرائيل حبيبتنا... هي صاحبة الأرض ونحن الغرباء... وتدخل إنساناً وتخرج لا شيء من الإنسانية فيك سوى الصمت».

حتى لو كانت العمليات فردية فالمهم أن نؤسس عليها وطنياً ونجعلها تراكمية

وفيما الأطفال دون الخامسة إلى 28,8%، ومعدل وفيات الأطفال الرضع دون عمر السنة إلى 28,7.0، ويُتوقع أن تنخفض نسبة الأطفال المحصنين ضد الحصبة إلى 40%، وأن تنخفض نسبة التحصين بواسطة اللقاحات من 100-99% قبل النزاع، إلى 70.50% في بعض المحافظات، وشارفت على الصفر في بعضها الآخر. في ما يتعلق بالقطاع التعليمي يُتوقع أن تتدنى نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي

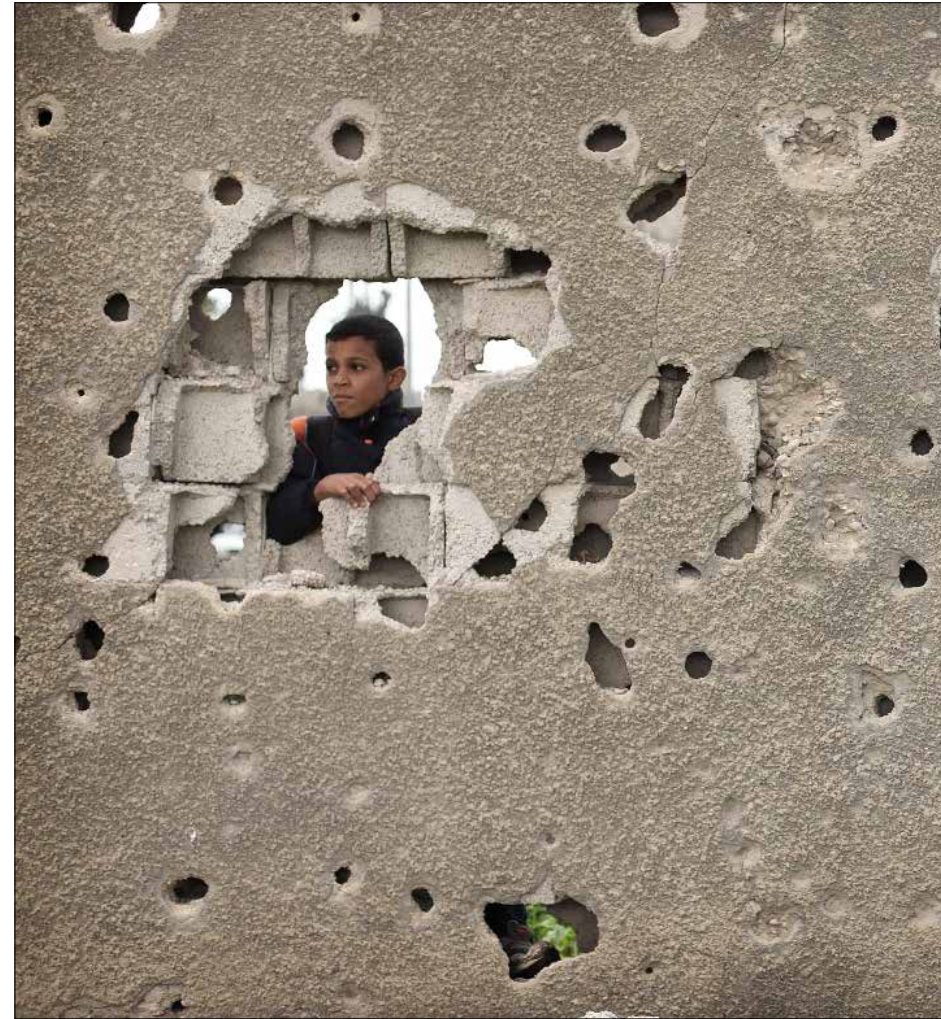
الالتحاق بالتعليم الأساسي من 98,4% في العام 2011 إلى 70%. وفي عام 2015، يُتوقع أن تبلغ نسبة الإناث إلى الذكور في مرحلة التعليم الأساسي 90,8، وأن تصل إلى 92,5 في مرحلة التعليم الثانوي، و53,6 في التعليم المهني، وأن تنخفض نسبة الإناث إلى الذكور في مرحلة التعليم الجامعي لتصل إلى 76,1%.

إضافة إلى ما سبق، فإن غارات التحالف الدولي والبيات اشتغاله العسكرية، إضافة إلى إمكانية استمرار الصراع، ستساهم في تعميق أزمة الاقتصاد الكلي، وتنعكس بأشكال ومستويات كارثية على القاع الاجتماعي، وتقود إلى أزمات إنسانية يصعب تجاوزها في المستقبل، وتحديدًا كونها باتت تخرر أصغر جزئيات حياة السوريين. فالأزمة تترك تداعياتها الكارثية على جميع مستويات وأشكال ومجالات الحياة الإنسانية: العصبية، والنفسية، والجسدية، والذهنية، والفكرية، وصولاً إلى مستويات المعيشة اليومية التي باتت في الحضيض.

* باحث وكاتب سوري

ارتفعت الاسعار بنسبة 173% خلال الفترة 2010 - 2013

إلى 50%، وإلى 30% في الصنفين الأول والسادس، وأن تكون نسبة كبيرة من الأطفال دون الـ15 ضحايا للأمية. هذا إضافة إلى انخفاض معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ضمن الفئة العمرية 15 . 24 عن نسبة 94,3% وهذا يتعلق بتراجع نسبة



فحجم الصادرات استمر في الانخفاض، ومرد ذلك لا يعود لعوامل اقتصادية فقط، لكنه يرتبط بعوامل سياسية إضافة إلى مجريات الصراع. ويمكن للمراقب العادي أن يلحظ ذلك بوضوح، تحديداً بعد سيطرة «داعش» وبعض الأطراف المسلحة على المنطقة الشرقية (الجزيرة) التي تُعتبر خزان سوريا الزراعي والنفطي. هذا إضافة إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري نتيجة تراجع معدل الصادرات، وانخفاض إنتاج المحلي، والعقوبات المفروضة على التجارة الخارجية والمعاملات المالية.

وتقاطع ذلك مع تقلص الإيرادات الضريبية وعائدات النفط والسياحة وارتفاع الدين العام وبقاء نسبة الإنفاق الجاري على حالها. وقد تراجعت الخدمات العامة نتيجة التدمير المنهج لمحطات الطاقة ومضخات المياه ومحطات معالجة الصرف الصحي ووسائل ومحطات النقل والمستشفيات والمدارس وأبار وخزانات وأنابيب النفط ومشتقاته.

من جانب آخر، فإن تقديرات الخبراء لعام 2015، تشير إلى إمكانية ارتفاع معدل

يعاني فقراً مدقعاً. وقد وصل عدد من هم تحت خط الفقر الأعلى إلى أربعة ملايين شخص (18%). وهذا يرتبط بارتفاع معدلات البطالة، وتراجع القدرة الشرائية، وانخفاض الإنتاج، وتراجع الصادرات، والصادرات بسبب الحصار الاقتصادي، وهذا أسهم بدوره في ندرة بعض المواد والسلع، وبشكل خاص الطبية. ولعل أخطر ما تتضمنه هذه الدراسة هو تقديرات الخبراء بشأن الفقر، إذ من المتوقع أن يصل خطه الأدنى عام 2015 إلى 59,5% وخطه الأعلى إلى 89,4%. وفي حال استمرار الصراع لغاية العام المقبل، سيكون 90% من السوريين فقراء.

وتتزامن هذه التحولات مع انخفاض احتياطي المصرف المركزي السوري من العملات الأجنبية خلال ثلاث سنوات بنسبة 67%. وهذا يعني أن استمرار تراجع حجم احتياطي المصرف المركزي سيجعل مصير الليرة مرتبط بشكل كبير بمجريات الصراع ومستوى الدعم الخارجي.

ورغم انخفاض قيمة الليرة السورية، فإنه لم ينعكس إيجابياً على القاعدة الإنتاجية،